ترجمات | قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية | 29 يناير 2020

التّسامح: فضيلة مستحيلة؟

برنارد ويليامز
ترجمة: سعيد منتاق

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2020
All rights reserved © 2020

التّسامح: فضيلة مستحيلة؟[1]

برنارد ويليامز[2]

ترجمة: **سعيد منتاق**[3]

مراجعة: **فطيمة الرّضواني**[4]

1- تم نشر هذه الترجمة في كتاب التسامح الديني في الثقافة العربية الإسلامية، إشراف ناجية الوريمي، مؤسسة مؤمنون بلا حدود.

2- ويليامز، برنارد، «التسامح: فضيلة مستحيلة؟»، في مؤلف: التسامح: فضيلة مستعصية، ديفيد هايد، (برينستون، نيودجيرزي: برينستون يونيفرستي براس، 1996م)، ص18-27. نُشرت نسخة مختصرة من هذه الورقة في رسالة اليونسكو الإخبارية، حزيران/يونيو 1992م.

3- أستاذ التعليم العالي في الجامعة المغربيّة، اختصاص أدب إنجليزي.

4- باحثة ومترجمة تونسية.

تكمن صعوبة التّسامح في كونه يبدو ضروريّاً ومستحيلاً في الآن نفسه؛ فهو ضروريّ، حيث تؤمن مجموعات مختلفة باعتقادات متضاربة، أخلاقية أو سياسية أو دينية، وتدرك أنه لا يوجد بديل للعيش معاً؛ أي لا بديل سوى النزاع المسلّح، الذي لن يحلّ الاختلافات؛ بل سيفرض معاناةً مستمرّة. هذه هي الظروف التي يكون فيها التّسامح ضرورياً؛ لكن، في خضم هذه الظروف نفسها، قد يبدو التّسامح مستحيلاً.

إذا كان العنف وانهيار التّعاون الاجتماعي مهدّدين في هذه الظروف، فذلك يعود إلى أن الناس يظنّون أن اعتقادات الآخرين أو طرق حياتهم غير مقبولة على الإطلاق. ففي مسائل الدين، مثلاً (تاريخياً، مثّل الدّين؛ المجال الأول الذي استُعمِلت فيه فكرة التسامح)، تنشأ الحاجة إلى التسامح لأن إحدى المجموعات، على الأقل، تظنُّ أن المجموعة الأخرى خاطئة إلى حدّ الكفر وعلى نحو كارثي يضرُّ بالمقدّسات. قد يظنُّ أعضاء مجموعة أن أعضاء المجموعة الأخرى في حاجة إلى المساعدة لبلوغ الحقيقة، أو أنّ الأطراف الثّالثة في حاجة إلى الحماية ضد الآراء السيّئة. والأهمّ، وما تعلّق أكثر بمعضلات المجتمعات الليبرالية، قد يظنون أنّ قادة المجموعة الأخرى أو شيوخها يمنعون الشّباب، وربّما النّساء، من التنوير والتحرّر. وهم يظنّون أن من الضروري أن يسود الدّين الحقّ (كما يعتقدون) ليس سعياً للصالح العام فحسب؛ بل سعياً لبلوغ صالح بعض مَن في المجموعة الأخرى. ولكون الاختلاف يتّخذ شكلاً أعمق؛ تعتقد الأطراف المتباينة أنّه لا يمكنها أن تقبل بالعيش معاً بوجود بعضها بعض. يجب أن نتسامح مع الآخرين ومع طرق حياتهم فحسب في المواضع التي تجعل التسامح مهمّة عسيرة جداً. يجدر القول: إنّ التّسامح ضروريّ فحسب بالنسبة إلى ما هو غير مسموح به، وتلك معضلته الأساسية.

قد نرى أنّ التّسامح موقف تملكه (أو تفشل في امتلاكه) مجموعة ذات سلطة أو تأثير أكثر عمقاً، أو أغلبية تجاه مجموعة أضعف، أو تجاه أقليّة. وفي بلد يُوجد فيه عدد كبير من المسيحيين وأقليّة مسلمة قد يُطرح سؤال ما إذا كان يسمح المسيحيون بوجود المسلمين. ليس للمسلمين اختيار، إن صحّ التعبير، في تقبّل المسيحيين أو عدم التسامح معهم. وإن عكست نسبة المسيحيين والمسلمين، فسيكون اتجاه التسامح معاكساً نتيجةً لذلك. هكذا نفكّر عادةً في التسامح، وهذا أمر طبيعي؛ إذ إن النّقاشات التي تدور حول مسألة التّسامح غالباً ما تنحصر في نوعيّة القوانين التي يجب أن تُوجد، ولاسيّما منها التي تسمح بأنواع عديدة من الممارسة الدينية أو تمنعها، وقد حُدّدت القوانين بناءً على مواقف المجموعة الأكثر نفوذاً، لكن يبقى التسامح في الأساس مسألة مواقف أيّ مجموعة كانت تجاه مجموعة أخرى لا تتعلّق بعلاقات الطرف الأكثر قوة بالمجموعة الأقلّ قوة فحسب. من المؤكّد، إذاً، أنها ليست مجرّد مسألة ماهية القوانين التي يجب أن تكون؛ يمكن لمجموعة أو لعقيدة أن يُقال عنها إنّها «متعصبة» عن حق إن هي اختارت أن تقمع أو تطرد الآخرين، حتى لو أنها، في الواقع، لا تملك سلطة القيام بذلك. تطرح مشاكل التّسامح، أوّلاً، على مستوى العلاقات

الإنسانية، وموقف طريقة عيش من طريقة عيش أخرى. فالتسامح ليس مسألة تتعلّق بكيفية استعمال سلطة الدّولة فحسب، مع أن الدولة تؤيّد وتغذّي المشكل الذي يحوم حول ذلك؛ بل هو مشكل الفلسفة السّياسية على حدّ سواء. مع ذلك، يجب أن نحذر من بناء فرضية أنّ ما يكمن وراء ممارسة أو وراء موقف التّسامح يجب أن يكون فضيلة شخصية للتّساهل. يتضمّن التّسامح، بكلّ أشكاله، صعوبات، ولكنها وحدها الفضيلة التي تهدّد بشكل خاصّ تضمين استحالة مفاهيميّة.

تعني ممارسة التسامح فحسب أنّ مجموعة واحدة، في الواقع، تتحمّل وجود مجموعة أخرى تختلف عنها، ويتمثل موقف التسامح (تجاه هذه المجموعة) في أيّ استعداد، أو أيّ رؤية تشجع المجموعة على القيام بذلك. من المحتمل جداً أن تحدّد على أنّها موقف تسامحي، لو سرى ذلك بشكل أعمّ في علاقة المجموعة بالمجموعات الأخرى، وكذلك في نظرتها إلى علاقات المجموعات الأخرى بعضها ببعض. واحدة من اللّبنات الأساسية الممكنة لمثل هذا الموقف، لكنّه موقف واحد فقط، هي فضيلة التسامح التي تؤكّد الخير الأخلاقي المعني بتحمل الاعتقادات التي يجدها المرء مهينة. سأقترح أن هذه الفضيلة، على الرغم من كونها (كما قد يبدو) غير مستحيلة، عليها أن تأخذ شكلاً مميّزاً، ما يقيّد نطاق الأشخاص الذين يمتلكونها؛ لهذا السّبب، من الخطأ الفادح الظنّ بأن هذه الفضيلة تعدّ الموقف الوحيد، أو ربما الموقف الأهمّ، الذي ترتكز عليه ممارسات التسامح.

إن كان لابدّ من مسألة التسامح، فمن الضروري أن يكون هناك شيء يُسمح به. لابد من وجود معتقد، أو ممارسة، أو طريقة عيش تعدّها مجموعة ما (مهما كانت، بتعصّب أو بشكل غير معقول) خاطئة، أو مجانبة للصّواب، أو غير مرغوب فيها. إذا كانت مجموعة تكره ببساطة مجموعةً أخرى، كما هو الشأن بالنسبة إلى الثأر العشائري، أو حالات العنصرية المطلقة، فليس التسامح هو الضروري حقّاً، وإنما يحتاج الناس المعنيّون في هذه الحالة، بالأحرى، إلى التنصّل من كراهيتهم، أو تحيّزهم، أو ذكرياتهم الحاقدة. إن سألنا الناس أن يكونوا متسامحين، فإننا نطلب شيئاً أكثر تعقيداً من هذا؛ إذ سيجبرون، في الحقيقة، على فقدان شيء هو التخلّي عن رغبتهم وفقدانها في قمع المعتقد الندّ، أو طرده، لكنهم سيحتفظون بشيء كذلك هو التزامهم بمعتقداتهم الخاصّة، ما أكسبهم تلك الرغبة في المقام الأول. ثمّة توتّر بين التزامات المرء الخاصّة به وبين قبول فكرة أن يكون للآخرين التزامات أخرى، ربّما مقيتة جدّاً: توتّر بصفته ميزة التسامح الذي يجعل التساهل مسألة أكثر تعقيداً. (في الممارسة، بطبيعة الحال، هناك غالباً برزخ، أو حدّ مبهم بين النزعة القبائلية المحضة، أو الولاء للعشيرة، وبين الاختلافات في وجهة النّظر أو القناعة).

ولمجرّد أن ينطوي موقف التسامح على بعض التوتّر بين التزام المرء برؤيته الخاصّة وبين التعامل مع رؤية الآخر، من المفترض أن يكون موقف التسامح أكثر من مجرّد تصوّر أو لامبالاة. بعد أن احتدت

الحروب الأوربية الدينية لسنوات، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، بدأ الناس يعتقدون أن من الأفضل للكنائس المسيحية المختلفة التعايش معاً. كانت مواقف عديدة موائمة لهذا التطوّر. وانتابت الريبة بعضهم حول الادّعاءات المميّزة لكل الكنائس، وبدؤوا الاعتقاد بأنّه لا وجود لحقيقة، أو على الأقل لا وجود لحقيقة يمكن اكتشافها من قبل بني البشر، كما الاعتقاد في شرعية معتقد كنيسة مقابل معتقد كنيسة أخرى. وشرع آخرون في التفكير في أن الصّراعات ساعدتهم على فهم مقاصد الله بشكل أفضل؛ فهو لا يمانع في كيفية عبادة الناس له، طالما يقومون بذلك بحسن نيّة في حدود مسيحيّة معيّنة. (في الآونة الأخيرة، توسّعت روح مسكونية مشابهة لما هو أبعد من حدود المسيحية).

سارت هاتان الفكرتان، بطريقة ما، في اتجاهات متعاكسة؛ ادّعت واحدة منها، وهي المشكّكة، أن ما يمكن معرفته عمّا أوجبه الله أقلّ مما افترضته الأطراف المتنازعة كلّ واحدة بتعصّبها الخاص. وادّعى الخطّ الآخر من التفكير، الذي يمثّل رأي الكنيسة الواسع النطاق، أن له تبصّراً في تصاميم الله أفضل من الأطراف المتنازعة؛ لكن في علاقتهما بمعارك الإيمان انتهى الخطّان من التفكير، مع ذلك، إلى الموقف نفسه، مع فكرة أن الأسئلة الخاصة عن الاعتقاد المسيحي لم تكن مهمّة بالقدر الذي افترضه الناس، وأن القليل كان على المحكّ. هذا يجرّنا إلى التسامح باعتباره مسألة ممارسة سياسية، وتلك نتيجة مهمّة جداً، لكن اعتبار ذلك موقفاً أقلّ من التسامح. إذا لم تولِ اعتقاداتِ أيّ شخص اهتماماً كافياً فأنت لا تحتاج إلى موقف التسامح أكثر ممّا تحتاج إليه بشأن أذواق الآخرين في الطعام.

تنشأ المواقف الأكثر تسامحاً على مستوى الممارسة، لهذا السبب، في مسائل عديدة؛ إذ يتخلّى الناس عن التفكير بأن نوعاً من السّلوك هو ضرب من الاستهجان، أو حكم سلبيّ على الإطلاق، وهذا ما يحدث في أماكن عديدة في العالم بشأن أنواع السّلوك الجنسي الذي تم تثبيطه سابقاً، وفي بعض الحالات معاقبته قانونياً؛ إذ لا تثير علاقةٌ خارج نطاق الزوجية أيّ تعليق، أو ردّ فعل عنيف، كما كان يحدث في الماضي؛ لكنْ، مرّة أخرى، وعلى الرغم من أنّ هذا تسامح في الممارسة، الموقفُ الذي يعتمده هو اللامبالاة عوضاً عن التسامح بالمعنى الدقيق للكلمة.

والواقع أنّ الناس، إنْ أنا صرّحت مع آخرين من الحيّ نفسه بأننا نتساهل مع العلاقات المثلية التي تجمع بين الشريكين المجاورين، سيظنون أن موقفنا أقلّ من الليبرالي.

ثمّة، دون شك، كثير من النزاعات ومجالات عديدة من التعصّب يتوجب حلّها في الواقع في هذا الاتجاه، في ما يتعلّق بتنامي اللامبالاة. ستبدو مسائل السّلوك الجنسي والاجتماعي، التي تكون ذات اهتمام أعمق لدى الرأي العام في المجتمعات الصّغرى والتقليدية، مسائل أكثر خصوصية لا تثير أي سؤال عن الصواب أو

الخطأ. قد يوفّر الانزلاق نحو اللامبالاة أيضاً، كما حصل في أوربا، الحلّ الوحيد لبعض النزاعات الدينية. لا تحدو كل الديانات الرغبة، بطبيعة الحال، في تغيير دين الآخرين، ناهيك عن إرغامهم، فهي تملك، دون شك، آراء أو مواقف أخرى (ربّما من نوع «الكنيسة الواسعة النطاق») عن وضعية حقيقة أو خطأ أولئك الذين لا يشاركونها الإيمان نفسه، ولكنها، على أية حال، تدع أولئك الناس وشأنهم.. تكون معتقدات أخرى، مع ذلك، أقلّ رغبة في أن تسمح لما تراه خطأ أن يكبر، وربّما لا يوجد حلّ مع هذه المعتقدات إلّا ما اكتشفته أوربّا سابقاً، وعدَّته تراجعاً في الحماسة (فيما يتعلّق بالدين، على الأقلّ، وليس بالسياسة). من المهمّ أن لا يأخذ التراجع في الحماسة شكل حركة تفقد قوتها فحسب. وكما أدركت بعض الطوائف المسيحية، يمكن لديانة أن تمتلك مواردها الخاصة لإعادة التفكير في علاقتها بالآخرين. فكرةٌ واحدة ذات صلة بالموضوع -وقد كان لها تأثير كبير في أوربا- تتمثّل في أن ديانة منتشرة تسعى في الحقيقة إلى أن يؤمن الناس بها، ولكن عليها أن تدرك أن هذا السّعي لا يدرك باستعمال القوة. إن أقصى ما يمكن أن تحققه القوة هو الرّضوخ والامتثال الخارجي. نستشهد بقول هيغل عن الأسياد المستعبدين: تخيب آمال المتعصّب دائماً؛ ما كان يريده هو الاعتراف، ولكن كلّ ما يحصل عليه هو الامتثال.

لا يمثّل الشك ولا اللّامبالاة، ولا آراء الكنيسة الواسعة النّطاق، المصدر الوحيد لما أسمّيه التّسامح ممارسةً، ويمكن تثبيته كذلك في توازن هوبز (Hobbes)، حيث يكون فيه قبول جماعة من قبل أخرى أفضل ما يمكن لكليهما تحقيقه. وهذا لا يمثل، في حدّ ذاته، حلّاً مبدئياً مقابل النظرة التشكيكية المبدئية بطريقتها الخاصة. فحلُّ هوبز، أيضاً، كما هو معروف، غير مستقر. قد تردع طائفة قادرة على، أو على وشكّ إنفاذ؛ الانسجام، بفكرة ما ستؤول إليه الأشياء إن تولّى الطرف الآخر السيطرة. ولكن، حتى يوائم هذا فكر هوبز، مقابل حجة قلب الأدوار بأنّها، مثلاً، تحيل على الحقوق، ولا مناص إذاً من حدوث نوع من عدم الاستقرار في المستقبل القريب. من المحتمل أن تنخرط الأطراف الواعية بهذه الوضعية في ضربات استباقية، وبدرجة أكبر، إذاً، لو فكرت في أنها، حتى لو تمنّت فقط الإذعان والانسجام الخارجي في جيل من الأجيال، ستكون آمالها من المعقول أكبر في الأجيال اللاحقة. في الواقع، في العالم الحديث، لم يُؤتِ فرض المعتقدات والإيديولوجيات السياسية بالقوّة أُكُلَه بمرور الوقت. من الدروس التي كانت بدهيّة في عام (1984م)، في هذه الحالة، زيف رواية «1984م» لجورج أورويل (George Orwell). وعلى الرغم من ذلك، كان فرض الإيديولوجيا عبر الزمن فعّالاً في الماضي، ولتحديد التعبير السّابق: «في العالم الحديث» أهمية قصوى. (سأعود إلى هذه مسألة في نهاية هذه الورقة).

إلى الآن، إذاً، نادراً ما وقع إبراز التسامح باعتباره قيمةً في النقاش. قد تكون لنا ممارسات التسامح مؤسّسة على الشك، أو على اللامبالاة، أو، مرة أخرى، على ميزان قوة مفهوم. يبدو أن التسامح، بصفته قيمةً، يتطلّب أكثر من هذا. وظنّ العديد أنه يمكن التعبير عنه في فلسفة سياسية معينة: مفهوم معيّن للدولة.

إلى حدٍّ ما، من الممكن الانتماء إلى جماعات مرتبطة بعضها ببعض بقناعات مشتركة؛ قناعات دينية مثلاً، ومن الممكن، بالنسبة إلى التسامح، الاستمرار في التمييز بين تلك الجماعات والدّولة. لا تُحدّد الدّولة بأية مجموعة من هذه المعتقدات ولا تفرض أياً منها، وبالمثل، هي لا تسمح لأيّ جماعة بفرض معتقداتها على الآخرين، مع أنه بإمكان كلّ واحدة من الجماعات تأييد ما تؤمن به. في الولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً، هناك إجماع واسع يؤيّد ما ورد في الدّستور فيما يتعلق بعدم السماح لأيّ قانون بفرض، أو حتى بتشجيع، أيّة ديانة محدّدة. ثمّة عدد من الجماعات الدينية، ودون شكّ لعدد منها قناعات عميقة، لكن أغلبها لا تريد من الدولة قمع الجماعات الأخرى، أو تسمح لأي جماعة بقمع أخرى.

يحدو بالعديد من الناس الأمل في أن يكون هذا بمثابة أنموذج عام لكيفية حلّ المجتمع الحديث للتوترات الناجمة عن مسألة التسامح. تؤمن مجموعات متنوعة داخل المجتمع بأعمق القناعات على أوجه اختلافها حول المسائل الأخلاقية أو الدينية من ناحية، ومن ناحية أخرى، هناك من المفترض حالة موضوعية تثبت حقوق كل المواطنين وفق اعتبارات متساوية، بما في ذلك حقٌّ متساوٍ في تشكيل قناعاتهم والتعبير عنها. هذا هو أنموذج التعددية الليبرالية. يمكن القول إنّها تسن التّسامح. فهي تعبّر عن جمع التساهل المميّز بين القناعة والقبول بإيجاد موطن لقناعات الناس المختلفة في المجموعات، أو الجماعات، وليس في الدولة، بينما يوجد قبول التنوع في بنية الدولة نفسها.

يعني هذا ضمناً حضور التسامح باعتباره أكثر من مجرّد ممارسة. ولكن كيف يحدّد هذا الحضور تماماً التّسامح باعتباره قيمةً؟ وهل يحدّد التسامح باعتباره فضيلةً؟ يثير هذا سؤال المميزات التي يتطلّبها مثل هذا النظام من مواطنيه. على المواطنين أن يكون لهم، على الأقل، إيمان مشترك بالنظام نفسه. يتطلب أنموذج المجتمع المتماسك بإطار الحقوق، والطموح نحو الاحترام المتساوي بدلاً من مجموعة مشتركة من القناعات الموضوعية على الأخص، مثالاً من المواطنة، ستكون مناسبة لحمل مثل هذا الثقل. والنسخة الأكثر إثارة للإعجاب في هذا الأنموذج هي ربما تلك التي يمنحها تقليد الفلسفة الليبرالية التي تتدفق من كانط (Kant)، وتحدّد كرامة الكائن البشري بالاستقلالية. فالأشخاص الأحرار هم أولئك الذين يصنعون حياتهم الخاصّة، ويحدّدون قناعاتهم الخاصة؛ إذ يجب استعمال السلطة لتحقيق ذلك، وليس لإحباطه بفرض مجموعة معيّنة من القناعات.

ليس هذا مثالاً سلبيّاً بحتاً أو شكيّاً. لو كان كذلك لما استطاع امتلاك السلطة للجمع بين قناعات مختلفة جدّاً في مجتمع واحد. ولن يستطيع كذلك توفير السلطة التحفيزية التي تحتاج إليها كلّ المجتمعات المتسامحة لكي تحارب التعصّب عندما تفشل وسائل أخرى. هذا مثال مرتبط بعدد من المفكرين الليبراليين المعاصرين؛ مثل: رولز (Rawls)، ونايجل (Nagel)، ودوركن (Dworkin).

في ظلّ فلسفة التعددية الليبرالية، يبرز التسامح بصفته مذهباً مبدئياً، ويتطلّب من مواطنيه الإيمان بقيمة ربّما ليس بقيمة التسامح نفسه بقدر الإيمان بقيمة أصلية، وهي قيمة الاستقلالية. ولأنه يسود الاعتقاد بأنّ هذه القيمة مفهومة ومشتركة، قصّة دور التسامح هذه في التعددية الليبرالية تعني ضمناً صورة تبريرية. يجب عليها توفير حجة يمكن قبولها من طرف أولئك الذين يجدون أن من البدهي أن بعض الرؤى في المجتمع غير مسموح بها، وترفض الليبرالية نشرَ سلطة الدّولة لقمعها. وكما عبّر عن ذلك نايجل بشكل جيّد: «تدعي الليبرالية أنها رؤيا تبرّر التسامح الديني ليس فقط للمشكّكين في الدين، ولكن أيضاً للورعين، والتسامح الجنسي ليس للماجنين فقط، ولكن أيضاً لأولئك الذين يؤمنون بأنّ الجنس خارج العلاقات الزوجية حرام. فهي تميّز بين القيم التي يمكن لشخص استحضارها في تدبير حياته الخاصة، وتلك التي يمكنه استحضارها في تبرير ممارسة السلطة السّياسية»[1]. لا أحد، بما في ذلك نايجل نفسه، يؤمن بأنّ هذا سيكون ممكناً في كلّ حالة؛ إذ لا بدّ من وجود حدود، في أيّ أداء، لأيّ مدى تستطيع فيه الدّولة الليبرالية الانسحاب من مسائل الاختلاف الأخلاقي. ثمّة بعض الأسئلة، مثل تلك التي تتعلّق بالإجهاض، والتي ستفشل الدولة في مدى الحياد تجاهها مهما فعلت. قد تفرق قوانين الدولة بين ظروف الإجهاض المختلفة، لكنّها لا تستطيع، في النهاية، الهروب من حقيقة أن بعض الناس سيؤمنون باعتقاد من صخر بأنه يجب التساهل مع نوع من الأفعال، بينما سيؤمن آخرون، وبعمق القناعة نفسها، بتحريم تلك الأفعال. ستبرز مسائل مستعصية مماثلة بخصوص التربية، حيث استقلالية بعض الجماعات الدينية الأصولية، مثلاً، في تربية أبنائهم بمعتقداتهم الخاصة، التي سيعدّها الليبراليون متباينة مع استقلالية أولئك الأبناء في اختيار المعتقدات التي يريدون لأنفسهم (قد يعبّر عن مثل هذه المشاكل بصيغة حقوق الجماعات). لا يستطيع أيّ مجتمع تجنّب الاختيارات الجماعية والموضوعية في مسائل من هذا النوع؛ وبهذا المعنى، عن هذه القضايا، هناك حدود للتسامح حتى وإن استمر الناس في احترام آراء بعضهم بعض.

إن وجود بعض الحالات، التي ستكون مستحيلة بهذا الشكل، لن يدمر بالضرورة التّسامح الليبرالي، ما لم يكن عددها مرتفعاً جدّاً. لا وجود لنقاش مبدئي يبيّن أنه لو ظن (أ) أن ممارسة ما خطأ، وظن (ب) أن الممارسة نفسها صواب، على (أ) أن يظن أن على الدولة قمع تلك الممارسة، أو على (ب) أن يظن أن على

1- توماس ناجال، المساواة والتحيز (أكسفورد: أكسفورد يونفورستي براس، 1991م)، ص152.

الدولة تعزيز تلك الممارسة. تعدّ هذه اعتبارات بمستويات مختلفة. وعلى الرغم من ذلك، ثمّة نقاش مفاده أنّ المثال الليبرالي هو مبدئياً مستحيل. يدّعي نقاد الليبرالية أنّ دولة التعدّدية الليبرالية، التي من المفترض أن تطبّق التسامح، لا وجود لها في الواقع. إنّ ما يحدث، بحسب قولهم، أنّ الدولة تطبّق بمهارة مجموعة من المبادئ (تقريباً لصالح الاختيار الفردي -على الأقل اختيار المستهلك- والتعاون الاجتماعي والفعالية التجارية)، بينما تتقلّص القناعات الراسخة بعمق سابقاً، حول مسائل الدين أو السلوك الجنسي أو أهمية التجربة الثقافية، إلى أذواق خاصة. في هذا العرض، ستقترب الليبرالية من كونها «مجرد مذهب طائفي آخر»: وهو التعبير الذي استعمله رولز تماماً في تفسير ما على الليبرالية تجنّبه.

ما تبرير الناقد في أن الدولة الليبرالية «تطبق بمهارة» مجموعة من المواقف بدلاً من أخرى؟ يميز نايجل بحدة بين تطبيق شيء مثل النزعة الفردية من ناحية، وممارسات التّسامح الليبرالي من ناحية أخرى، مع أنه يعترف، بصدقٍ وبشكل صحيح، بأن الممارسات التربوية، مثلاً، للدولة الليبرالية ليست «متساوية في تأثيراتها». يُعدّ هذا تمييزاً مهمّاً، وقد يُحدث اختلافاً مهمّاً في التّطبيق. إنّ هدي المرء إلى دين جديد أو إكراهه بالنزعة الفردية المقاتلة لا يتماهى مع إدراك المرء لتدمير محيطه الديني التقليدي من طرف مجتمع ليبرالي حديث. على خصوم الليبراليين الاعتراف بأنّ هناك شيئاً ما في التمييز، ولكن لا يعني هذا أنهم سيقتنعون باستعمال الليبراليين له، لأنه ليس تمييزاً محايداً في إيحائه. إنّه منحرف بشكل غير متماثل في الاتجاه الليبرالي، وذلك لأنّه يصنع الكثير من الاختلاف في الإجراء، بينما ما يهمّ، بالنسبة إلى من لا يؤمن بالليبرالية، هو الاختلاف في النتيجة. أشكّ في أننا نستطيع إيجاد نقاش المبدأ الذي يستوفي الأهداف الخالصة والأقوى لقيمة التسامح الليبرالي، بمعنى أنه لا يعتمد التشكيك أو احتمالات السلطة، ويستطيع كذلك مبدئياً أن يفسّر للناس العقلانيين، الذين لم تكن قناعاتهم العميقة في صالح الاستقلالية الفردية والقيم المرتبطة بها، أنّ عليهم اعتبار الدولة الأفضل التي تترك قيمهم تتلاشى بإعطاء الأولوية لتطبيقها.

إذا كان من الضروري الدفاع عن التسامح ممارسةً من حيث كونه قيمة فسيكون عليه إذاً مناشدة الآراء الموضوعيّة حول الصلاح، ولاسيما صلاح الاستقلالية الفردية، وستتمدّد هذه الآراء إلى قيمة ومعنى المزايا الشخصية والفضائل المرتبطة بالتسامح، بالضبط كما ستتمدّد إلى الأنشطة السياسيّة في تطبيق رؤى موضوعيّة متنوّعة أو رفضها. هذا لا يعني أنّ القيم الموضوعية للاستقلالية الفردية موجهة توجيهاً خاطئاً أو لا أساس لها؛ فالقصد هنا يتمثل في أنّ هذه القيم، مثل قيم أخرى، قد ترفض، إلى حدّ ما، أنّ التسامح ينبني على هذه القيم، وإذاً سيقع رفض التسامح أيضاً. لا يمكن لممارسة التسامح أن ترتكز على قيمة مثل الاستقلالية الذاتية آملةً أيضاً الهروبَ من الاختلافات الموضوعيّة حول الصّلاح. يمثّل هذا

تناقضاً حقّاً لكونه مجرّد رأيٍ موضوعي عن مزايا صالحة مثل الاستقلالية التي قد تحدث القيمة التي تعبّر عنها ممارسات التسامح.

في ضوء هذا، يمكننا الآن فهم استحالة أو الصعوبة الكبيرة التي قدّمتها على ما يبدو القيمة الشخصية أو موقف التسامح بشكل أفضل؛ إذ بدا مستحيلاً لأنه تطلب على ما يبدو التفكير في أن معتقداً ما أو ممارسة ما كانت خاطئة أو سيئة تماماً، و، في الآن نفسه، أنه كان ثمّة خير جوهري يتمّ إدراكه كونه يُسمح له بالتطوّر. لا يشتمل هذا على تناقض لو أن الخير الآخر لا وجود له في استمرار ذلك المعتقد، ولكن في استقلالية المؤمن الآخر. قد يفكر الناس بشكل متماسك في رؤية ما أو موقف فادح، وفي أن تطور مثل هذا الموقف يجب أن يُسمح به لو أن لهم قيمة موضوعية أخرى لصالح استقلالية المؤمنين الآخرين. إن ممارسة التسامح باعتباره فضيلة إذاً، و، بذلك المعنى، الإيمان به قيمة، لا تشتمل بالضرورة على تناقض، مع أنّها في وضعية ما قد تتضمن شيئاً مألوفاً؛ صراع المزايا الخيرة. مع ذلك، لا يمكننا ضمّ هذه الرواية عن التسامح الليبرالي إلى فكرة أنه يتجاوز معارك القيم. تثير الرواية المشكل المألوف في أنّ الآخرين قد لا يتقاسمون الرأي الليبرالي لهذه المزايا الخيرة، ولاسيما أن الناس، الذين يُضطر الليبرالي على الخصوص إلى التساهل معهم، هم بالضبط أولئك الذين من غير المرجح أن لا يشاركوا رأي الليبرالي في صلاح الاستقلالية، التي تُعدّ أساس التسامح، إلى حدّ أنّ هذا يعبّر عن قيمة. لم يعطهم الليبرالي، في هذا التمثيل للتسامح، سبباً لتثمين التسامح إذا كانوا لا يشاركونه قيمه الأخرى.

إذا سلمنا بهذا، من الأفضل إذاً، كما رأينا سابقاً، أن لا تعتمد ممارسة التسامح على مثل هذه القيمة إطلاقاً. قد تؤيّد باعتبارات هوبز حول ما هو ممكن أو مرغوب فيه في مسألة التطبيق، أو مرة أخرى، باللامبالاة المعتمدة على التشكيك في قضايا الاختلاف، مع أنه باللامبالاة والتشكيك، بطبيعة الحال، سيتمّ الوصول إلى نقطة لا أحدَ يهتمّ فيها كفاية بالاختلافات كي يكون هناك شيء يُحتمل، ولن يكون التسامح ضرورياً.

من المهمّ، إذاً، أن لا تنشأ المطالب بالتسامح في سياقات لا توجد فيها قيم أو فضائل أخرى. قد تكون لمناشدة البؤس والقسوة والغباء الواضح في التعصّب، في ظروف ملائمة، بعض التأثيرات في أولئك الذين لا ينخرطون في التسامح، باعتباره قيمة جوهرية، أو في احترام الاستقلالية التي ينبني عليها التسامح باعتباره فضيلة؛ فهو يوفر التسامح باعتباره فضيلة؛ نوعاً من الأرضية الخاصة لممارسة التساهل، أرضية كانطية تماماً، ليس في أوجه تقاربه فحسب، ولكن في مطالبها: تكمن قيمتها جزئياً في صعوبتها، وفي ضرورة المرء ليس في تجاوز رغباته الخاصة فحسب، بل رغبته في تأمين التعبير بوجه أكمل عن قيمه الخاصة به كذلك.

ربّما لا توجد أفضل الآمال للتسامح ممارسةً وبشكل جيّد في هذه الفضيلة ومطلبها في أن يضم المرء روح التسامح الخالصة إلى كراهيته لما يجب التساهل معه. قد يعقد الأمل بالأحرى في الحداثة نفسها وفي إبداعها الأساس، المجتمع التجاري العالمي. لا يزال من الممكن التفكير في أن بنيات هذا النظام العالمي ستشجع التشكيك في الدين، وفي ادعاءات أخرى بالتفرد، ودوافع أولئك الذين يفرضونها. في الواقع، يستطيع الأمل المساعدة على تشجيع الانضباط داخل الديانات نفسها. وحين يعارض هذا التشكيك الأضرار الواضحة للتعصب، يبرز القاعدة لممارسة التسامح أساساً يتحالف مع الليبرالية ولكنه أقل طموحاً من القيمة الخالصة للتسامح الليبرالي، الذي يرتكز على الإيمان بالاستقلالية. فهو أقرب إلى تقليد يمكن اقتفاء أثره عند مونتسكيو (Montesquieu) وكونستانت (Constant)، وسمّته الراحلة جوديث شكلار (Judith Shklar) «ليبرالية الخوف»[2].

يُعدّ السؤال حول ما إذا كان التسامح مشكلاً مؤقتاً سؤالاً جيداً؛ إذ قد يبرهن التسامح أنه كان قيمة مرحلية، خدم حقبة بين الماضي، حين لم يسمع به أحد، وبين والمستقبل حيث لن يحتاج إليه أحد. في الوقت الحاضر، في الحقيقة، تبدو الفكرة القائلة بأن الرؤى المتعصبة ستختفي من العالم صعبة التصديق: مثل هذه الرؤى تفرض ذاتها بوضوح. إذا كانت ناجحة بما يكفي، فمرة ثانية لن يوجد مجال للتسامح، سيكون المتسامحون هم الذين، بشكل يائس، يطلبون أن يُتساهل معهم. وربما أكثر، يمكننا في المدى المتوسط توقع وضعية ستحصل فيها مواجهة بين التسامح الليبرالي والرؤى المتعصبة بكل أطيافها. ومع ذلك، كما ألمحت إلى ذلك سابقاً، من الأمور التي يجعلها النظام العالمي أقل احتمالاً التطبيقُ المنضبطُ لرأي ما في مجتمع ما ولمدة طويلة. سيكون أصعب ممّا مضى، بالنسبة إلى البيئة الثقافيّة للمعتقد المتعصّب، أن تتزامن لفترة طويلة مع مركز سلطة الدولة، وتبقى في مأمن من التأثيرات الخارجيّة. ربما ستتعايش الليبرالية وخصومها وفقاً لشروط متقاربة بدلاً من قيود قومية محكمة بشدة.

في تلك الظروف، قد يبقى التسامح وممارساته الصعبة والخرقاء ضرورياً، و، بدرجة ما، ممكناً. إذا كان الأمر كذلك، فسيكون من الواضح جداً (أوضح مما هو عليه لو ركز المرء على الحالة الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية) أن ممارسة التسامح يجب أن تُعزّز ليس بمبدأ خالص يعتمد قيمة الاستقلالية بقدر ما هو يعزّز مجموعة من الموارد تكون أوسع نطاقاً وأكثر اندماجاً. تشتمل هذه الموارد على تشكيكٍ فعالٍ ضدّ التعصّب وضد ذرائع مؤيديه، واقتناعٍ بالشرور الواضحة في غياب التسامح. ومنح السلطة بالتأكيد لمؤيّدي هوبز الذين ينبّهون الجماعات الأكثر تطرّفاً بأنّ عليها أن تقبل بالتعايش.

2- نظر مقالها بعنوان «الليبرالية والحياة الأخلاقية»، تحرير نانسي ل. روزن بلام، كامبريدج، هارفارد يونيفيرستي براس، 1989م.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2020

All rights reserved © 2020